

الديمقراطية التشاركية من المشاركة السياسية إلى الشراكة التنموية.

Participatory democracy from political participation to .development partnership

ياسين سعدي¹

أستاذ محاضر ب

كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة طاهري محمد -بشار-

مخبر القانون والتنمية-الجزائر

تاريخ الإرسال: 2023 / 06 / 19 -- تاريخ المراجعة: 2023 / 06 / 20 -- تاريخ القبول: 2023 / 07 / 04

الملخص:

تحاول هذه الدراسة معالجة متغير الديمقراطية التشاركية باعتباره أحد المفاهيم الأساسية الراسخة في الفكر الديمقراطي الحديث خاصة على المستوى المحلي، حيث يتطرق موضوع هذه الدراسة إلى تحليل هذا المتغير باعتباره جوهر المشاركة السياسية الدائمة داخل الأنظمة المحلية من خلال مساهمة المواطنين في صنع القرار والتعبير عن الحاجات والمطالب ومشاركة السلطات المحلية في تبني قرارات تستجيب لتطلعاتهم وتوقعاتهم التنموية، لتتوجه هذه الدراسة إلى نقل هذا المفهوم من صيغته السياسية كقوة اقتراح، إلى الشراكة التنموية من خلال استحداث صيغ للميزانية التشاركية وبالتالي الانتقال من المشاركة في صياغة القرارات إلى الشراكة في العمليات والبرامج التنموية، مع جملة من الإصلاحات التشريعية والمالية التحصيلية التي تسمح بإتاحة الموارد المحلية وتوجيهها نحو خطوات عملية تشاركية في جزء منها. كمظهر من مظاهر الديمقراطية التشاركية في أبعادها التنموية الحقيقية.

الكلمات المفتاحية: - الديمقراطية التشاركية - المشاركة - التنمية - الميزانية التشاركية.

¹ د. سعدي ياسين

Abstract: This study tries to address the variable of participatory democracy as one of the basic concepts established in modern democratic thought, especially at the local level, where the subject of this study deals with the analysis of this variable as the essence of permanent political participation within local systems through the contribution of citizens in decision-making and the expression of needs and demands and the participation of local authorities in adopting decisions that respond to their aspirations and expectations of development, to move this concept from its political formula as a force of proposal, to development partnership through Developing participatory budget formulas and thus moving from participation in the formulation of decisions to partnership in development processes and programs, with a set of legislative and financial reforms that allow the availability of local resources and direct them towards participatory practical steps in part. As a manifestation of participatory .democracy in its real developmental dimensions

Keywords: -Participatory democracy - Participation - Development - Participatory budgeting

مقدمة:

تعتمد الجزائر في تنظيمها الإداري على مبدأ اللامركزية الإقليمية الذي يستند إلى إتاحة فرص استنهاض القرار المحلي في المجالات التنموية والاجتماعية بما يتيح تحقيق انتقال بنوي، تماشيا مع الأجيال الجديدة للتنمية والتي جعلت من المواطن شريكا أساسيا في إدارة شؤون الحكم واتخاذ القرار الذي يهم خصوصياته بعدما كان مستهدفا بقضايا التنمية المحلية فحسب.

ولتوطين هذه المقاربة برز مفهوم الديمقراطية التشاركية ليفسح المجال لمشاركة المواطنين الدائمة على مستوى الهيئات المحلية بغرض المساهمة في معالجة عديد الاختلالات المتعلقة بتدبير الشأن المحلي، من خلال إرساء أدوات المشاركة والتفاعل مع المنتخبين والهيئات المحلية لصياغة الأولويات التنموية التي تهتم جغرافيتهم، ومع التطور الذي عرفه اليوم العالم نتيجة التفاعلات حول حدود هذا الفعل التشاركي ظهرت آلية الميزانية التشاركية كنمط جديد يتيح مساحة أوسع لتحقيق الأثر التنموي المنشود وتهيئة المواطنين حول مسائل التنمية المحلية، والاستفادة من خبراتهم في هذا المجال، حيث أن ذلك من شأنه أن يساهم في تعزيز فرص الثقة وتحقيق مزيد من الشفافية استجابة لمقاصد الرشادة المحلية في تسيير الشؤون العمومية بمشاركة مختلف الفواعل المحلية. بناء على ذلك فإن هذه المداخلات تحاول معالجة إشكالية رئيسية موضوعها الآتي:

- كيف يمكن تعزيز دور الديمقراطية التشاركية للمساهمة في تحقيق الشراكة التنموية بالجزائر؟

الفرضية: يرتب نجاح الديمقراطية التشاركية بضرورة استحداث آلية الميزانية التشاركية كمخرج لتحقيق التكامل التنموي المحلي.

المنهج المعتمد: تم الاستعانة بالمنهج التحليلي الوصفي لمعالجة متغيرات هذه الدراسة، حيث يساعدنا هذا المنهج في تقديم التفسيرات العلمية الضرورية قصد الوصول إلى نتائج علمية تفيد في تحقيق الغاية العلمية لإشكالية الموضوع. أهداف الدراسة:

- التعرف على الجانب المفاهيمي للديمقراطية التشاركية والمفاهيم ذات صلة بها.
- عرض أهم الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بتضمين الديمقراطية التشاركية
- فهم وتحليل التجربة الجزائرية على مستوى ممارسة التشاركية محليا.
- طرح فكرة الميزانية التشاركية كإجراء هام نحو تعزيز آليات الديمقراطية التشاركية في الجزائر

معاور الدراسة:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للموضوع.

المحور الثاني: الديمقراطية التشاركية كمدخل لتعزيز للمشاركة السياسية في الجزائر.

المحور الثالث: الميزانية التشاركية كمخرج للشراكة التنموية.

أولاً: مدخل مفاهيمي

إن الحديث عن معنى الديمقراطية التشاركية يقودنا للغور في تشكل المفهوم عبر ممارسة تراكمية للفكر الديمقراطي في مراحل تاريخية ارتبطت بالإسهامات الفلسفية والفكرية للديمقراطية ومدى تلازمها مع تغيرات ونضوج مفهوم الحكم وممارسة السلطة، ويمكن الإشارة لهذا التطور التاريخي عبر ثلاث تحولات لأزمة الفعل الديمقراطي.

1- الديمقراطية المباشرة: يرتبط بروز الفكر الديمقراطي بما أنتجه النموذج الإغريقي لممارسة الحكم خلال القرن الخامس قبل الميلاد في دولة أثينا، وكان جوهر هذا الحكم هو استحداث آليات لمشاركة الشعب في إدارة شؤون الدولة من خلال مناقشة المسائل العامة وإثراء شؤون الحكم في فضاءات عامة بهدف الإقرار الجماعي لما تقتضيه مصلحة الدولة ودون أي وسيط، وقد سمح العدد المحدود للسكان وفي إقليم محدود وغير ممتد إلى تسهيل تطبيق هذا الأسلوب التفاعلي المباشر دون الحاجة إلى وسيط للممارسة هذه السلطة، وبالتالي فإن تبلور مفهوم الديمقراطية وتطبيقاتها التاريخية يعد في أصله منتوجاً فكرياً وممارساتياً للحضارة اليونانية دون غيرها.

2- الديمقراطية غير المباشرة: نتيجة للتوسع في حجم الدول ونظمها السياسية والاجتماعية برز مفهوم الديمقراطية النيابية كأسلوب بديل تم الاستعاضة من خلاله على مفهوم الممارسة المباشرة وقد تلازم هذه النمط الجديد بشكل واضح في العصر الحديث مع تنامي الديمقراطية الليبرالية، حيث يرى الباحث البريطاني أنتوني جيدنز Giddens Anthony أن نموذج الديمقراطية التمثيلية *représentative Démocratie* صيغة انتقالية لنظام حكم جديد يتسم بانتخابات منظمة وبالافتراع العام وبحرية الفكر والحق العام في الترشح للمناصب العامة، وتشكيل روابط سياسية، كما خلص إلى أن الديمقراطية التمثيلية يعنى بها الحكم بواسطة جماعات تفصل بينها وبين الناخب العادي (غيتاوي،

2018، ص 69). بحيث يقوم المواطنون بأسلوب اختياري يتيح لهم انتخاب مندوبين أو ممثلين عنهم ممن تتوافر فيهم الشروط لذلك بغية تمثيلهم في مناقشة القضايا العامة ونقل انشغالهم ومعالجة اختلال الحاجات والرغبات التنموية.

3- الديمقراطية التشاركية: على عكس مفهوم الديمقراطية النيابية الذي حل بديلا للديمقراطية المباشرة، فإن التشاركية جاءت كأسلوب مكمل للممارسة النيابية، حيث تبلور مصطلح الديمقراطية التشاركية في المجال الصناعي والاقتصادي بقوة خلال ستينات القرن العشرين، وبدا ذلك من خلال لجوء بعض الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إشراك عمالها وإطارتها في كيفية تنظيم وتسيير العمل واتخاذ القرارات الملائمة ثم متابعتها ومراقبة تنفيذها، في إطار استحداث روح المناقشة والحوار الهادف بين مختلف المشاركين في نشاط المؤسسات ليتوسع بعدها إلى المجال السياسي كآلية جديدة، لإشراك المواطنين في إدارة شؤون الحكم بصفة دائمة لا دورية. على المستوى الفكري تنسب أولى المحاولات النظرية للديمقراطية التشاركية من قبل عالم سياسة لكارول بوتمانو ذلك في كتابه "المشاركة والمجتمع الديمقراطي"، حيث اعتمدت على الفكر السياسي لجان جاك روسو وجون ستيوارت ميل وأكدت على التناقض الموجود بين النظرية التشاركية مع النظريات النخبوية والتعددية للديمقراطية، وانتهت إلى أن المشاركة الفعلية التي تتيحها الديمقراطية التشاركية تعمل على تمكين المواطنين من تطوير ذاتهم، (Hilmer, 2010, p 34)

ومع بداية ستينات القرن الماضي، انبرى عدد من المنظرين أمثال: Jürgen Habermas وغيره إلى بعث افتراض مؤسس على أن مفهوم الديمقراطية يجب أن يرتكز مفهوم الديمقراطية على مشاركة المواطنين في صنع القرار الجماعي بشأن المسائل التي تؤثر على حياتهم، وجعلها قيمة أخلاقية لا تتجزأ من النظرية الديمقراطية المعاصرة، وذلك حسب رأيهم أن أي علاقة اجتماعية هي سياسية، لذا يجب العمل على زيادة وتوسيع نطاق المشاركة والمساواة السياسية من خلال إشاعة السلوك الديمقراطي اجتماعيا (باقي، 2012، ص 161).

أما على مستوى الممارسة السياسية فقد انتقلت الديمقراطية التشاركية إلى التجسيد انطلاقا من محاولات بعض الدول في أوروبا وأمريكا اللاتينية، وفي مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول الديمقراطية التشاركية المنعقد بالعاصمة البلجيكية بروكسل يومي 08 و09 مارس 2004 أكد المشاركون على أن الديمقراطية الأوروبية في أزمة وهي حصيلة نتائج يتحملها الكل، وأن الديمقراطية التشاركية هي حل الأزمة وقيمة مضافة للاتحاد الأوروبي بهدف ضخ دماء جديدة للديمقراطية التمثيلية والتنمية مع باقي الشركاء في الحياة العامة داخل الدول (Boure, 2006, p89)

1-1- مفهومها:

لعبت العديد من المتغيرات وظروف نشأة الأنظمة وممارسة الحكم فيها دورا هاما في تبلور مفهوم الديمقراطية التشاركية كميكانيزم إصلاحي وكنظام حكم قائم بذاته، بل وحتى كاقتراب علمي يساهم في تحليل ودراسة ومقارنة الأنظمة السياسية، ومما لا شك فيه أن التعاطي الأولي مع مفهوم الديمقراطية التشاركية يثير العديد من التساؤلات حول ماهية المفهوم، ولابأس أن ننطلق هنا من التساؤل الذي طرحه ستيفان براتوسان Stefan Bratosin والذي

تساءل عن الجدوى من الدعوة إلى ديمقراطية تشاركية، في حين أن معنى الديمقراطية يشير إلى المشاركة، لماذا ندعو المواطنين إلى المشاركة في السلطة هم مشاركون فيها أصلاً؟

هذا التساؤل يمكن الإجابة عنه في طرح أولي من خلال:

-توسع وتعقد مهام الدولة وعدم التجانس داخل المجتمعات في ظل ضعف الأداء التمثيلي أو ما أسماها المفكر الان توري بأزمة التمثيل

-ظهور فواعل ما تحت دولانية ممثلة في منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والتي أصبحت تلعب دوراً أكثر من كفاءة الدولة.

-أزمة الثقة حسب طرح المفكر روبرت بوتنام: حيث أن نظام الديمقراطية التمثيلية لا يضمن رقابة جادة وقوية على أداء السياسيين (بوجلان، 2016، ص 183).

لابأس أن نشير إلى بعض التعريفات المفسرة لمذلول التشاركية حيث نذكر:

تعريف ساندرين روي Sandrine Rui حيث يعرفها "بأنها تشير إلى جميع الإجراءات والأدوات والأجهزة التي تعزز المشاركة المباشرة للمواطنين في الحياة العامة"

كما قدم المفكر الأمريكي جون ديوي تعريفاً بأنها تعني "مشاركة كل من يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية، حيث يشارك الفرد في رسم وصنع السياسات في هذه المؤسسات واتخاذ القرارات والتفاعل معها" (العجاتي، 2011، ص 03).

يشير الدكتور صالح زباني إلى ارتباط الديمقراطية التشاركية كمفهوم بالمجتمع الديمقراطي وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية، وبشكل آخر هي أن يكون للمواطنين دوراً ورائياً في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر أو غير مباشر بحيث يقوم هذا النوع من المشاركة على التنظيم وحرية التعبير وأيضا على قدرات المشاركة البناءة" (بن حدة، 2017، ص 10).

أن مدلولات التشاركية كمفهوم إجرائي يقوم على فلسفة توسيع الممارسة الديمقراطية واستدامتها بشكل شمولي يطال مشاركة كل أطراف العملية القرارية عن طريق رسم جملة من الخطط ووضع عدد من الآليات التي تتيح تنفيذها بهدف توليد قيم الرضا في الأداء وتحقيق الأهداف التنموية، حيث تولي فكرة التشارك أهمية قصوى لإحلال الفرد في جوهر العمل الديمقراطي وتمكينه من ملامسة قيم الشفافية والفعالية والتمكين والرقابة.

وبالتالي فإن الديمقراطية التشاركية هي بمثابة مقاربة أفقية تتجسد من خلال فكرة انتقالية مبتكرة قوامها "العمل مع" بدل "العمل من أجل" وهي بذلك تقحم المستهدفين من السياسات والبرامج التنموية لإدراك خطوات هذا الفعل التنموي القائم على تلبية حاجاتهم ومرافقة تطلعاتهم المحلية (حناشو، 2019، ص 174).

2-1- عناصر الديمقراطية التشاركية:

تتجلى الديمقراطية التشاركية انطلاقاً من حق المواطن في الحصول على فرصة الأخبار والاستشارة والمشاركة في المجالس المنتخبة للجماعات المحلية Les collectivités Locales ومتابعة المشاريع المنجزة والمشاركة في تقييمها على المستوى المحلي، وتقتضي هذه العمليات من الهيئات المحلية المنتخبة، الارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل، واقتسام المسؤولية والمعلومة مع المواطن والانفتاح على فواعل المجتمع من هيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، وإشراك كل من يمكن إدماجه من ساكنة المدينة من مجالس الأحياء والشباب والنوادي وجمعيات الأحياء (بن حدة، ص 285)

ويمكن الإشارة إلى أهم العناصر المؤسسة للفعل التشاركي بين مؤسسات الدولة والفواعل المجتمعية الأخرى سواء كانت هيئات المجتمع المدني أو مواطنين في الجدول الآتي:

الإعلان	مرحلة أولية للتشاركية تتم بوضع المعلومات المتعلقة بتسيير الشؤون المحلية على ذمة العموم (النموذج الهرمي)
الاستشارة	إعلام المواطنين حول مشاريع معينة الاستماع إلى آرائهم بصورة مسبقة
التشاور	يتيح للمواطنين سلطة الاقتراح أفكار ويمكن إجبار الجماعة المحلية على الأخذ بمقترحات المواطنين عند اتخاذ القرار. (النموذج التفاوضي)
اتخاذ القرار بصورة مشتركة	إما يأخذ صيغة الإنتاج المشترك أو التفويض

المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية 2018.

3-1-1-آليات تجسيد الديمقراطية التشاركية:

3-1-1-1-تقديم العرائض: هي آلية تتيح لأي مواطن تقديم عريضة إلى السلطات المختصة، كالبرلمان مثلا، من أجل عرض مشروع تعديل أو اقتراح قانون أو أي مبادرة أخرى. وهي تقنية قديمة عرفها النظام الملكي البريطاني منذ سنة 1215، برزت في العديد من النظم القانونية والتشريعية في العصر الحديث وهي تأخذ أشكالا متعددة سواء على المستوى المحلي أو المركزي (دمق، http://www.jasminefoundation.org/ar/?page_id=342).

3-1-1-2-هيئات الاستشارة: هي آلية تتيح التفاعل والتشاور ما بين الهيئات الحكومية وأصحاب العلاقة من الخبراء والمختصين وذوي الشأن المحلي من خلال الإنصات إلى آرائهم وأفكارهم بشأن سياسات الحكومة والمبادرات الجديدة التي تطرحها وغيرها من المواضيع ذات الصلة، وتعد المشاورة أحد أهم المداخل المهمة في لتشجيع المشاركة السياسية وإدماج الفاعلين في صنع القرارات (فورار، 2018، ص 287).

3-1-1-3-اجتماعات المجالس المحلية المفتوحة على المواطنة: وهي نمط يحاكي على وجه أقرب سلوك الديمقراطية المباشرة، لكن بشكل محدود، حيث يتم استحداث فضاءات أو دعوة المواطنين للمشاركة في اجتماعات المجالس المحلية، وقد تأخذ طابعا استشاريا يمكن للمواطنين من خلالها الإبداء بآرائهم والمساهمة في النقاشات، أو طابعا إعلاميا يستهدف الشفافية في تدبير الشأن العام المحلي بحضور المواطنين.

3-1-1-4-الاستفتاء الاستشاري المحلي لاسيما القرارات والمسائل ذات الصالح العام: وهو يهتم بالفصل التشاركي في بعض القرارات المحلية التي تهم المواطن خاصة فيما يتعلق بالجوانب التنموية وألوية اقتراح المشاريع ومناقشتها، وقد يأخذ طابع العلنية بعد النقاشات التي تحدث مع المواطنين، ويتم الأخذ برأي الأغلبية في هذه المسائل كآلية من ميكانيزمات المشاورة في اتخاذ القرارات.

3-1-1-5-الاستفتاء التقريري المحلي: يتيح الاستفتاء الشعبي ضمان حق إشراك جميع المواطنين (المؤهلين للإدلاء بأصواتهم) بدون استثناء، وبالتالي فإن قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق. ولكنّه في المقابل مكلف جدا

للدولة من الناحية التنظيمية، لذلك لا يتم اللجوء إليه إلا نادرا وفي قضايا مصيرية (الانفصال عن سلطة دولة مركزية، تعديل في الدستور، الخ). من جهة أخرى، لا يتيح الاستفتاء هامشا كبيرا للتفاعل، فالمواطن عادة حينما يدلي بصوته إما يقر أو يرفض (نعم أو لا) الإجراء موضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات أو تعديلات إضافية وقد كرست العديد من البلدان هذا النوع كفرنسا والبرتغال، إسبانيا، فلندا، إيرلندا... وفي بعض الحالات بمبادرة من السكان كألمانيا وسويسرا... (بوجلاب، 2021، ص 334)

5-1-6-الميزانية التشاركية: وهي فكرة ابتكارية برزت في البرازيل وانتقلت إلى عدد من الهيئات المحلية في دول أخرى، بحيث يتم من خلالها تخصيص جزء مالي من ميزانية هذه الجماعات وفتحته لمشاركة المواطنين بدءا بالاقتراح ووصولاً إلى التجسيد، وسيتم تفصيل هذا العنصر في المحور الثالث.

5-1-7-المساهمة في تقييم أداء الإدارة: ويتم ذلك عبر وسائل بديلة كسبر الآراء عبر وسائل مختلفة محليا، أو الاستماع إلى انشغالات المواطنين والتعبير عن مواقفهم من أداء الهيئات المحلية، كما ساهم ظهور الوسائل الاتصالية الحديثة في إثراء مجال التفاعل بين المواطنين والمسؤولين من خلال طرح انشغالاتهم عبر هذه الوسائط، إضافة إلى إتاحة فرص طرح القضايا المحلية للنقاش عبرها ومن ثم رسم انطباعات لدى المسؤولين حول اهتمامات المواطنين، إضافة لذلك يتيح تسجيل آراء المواطنين وتقييم انطباعاتهم ومواقفهم في سجلات الشكاوى فرصة لتعزيز التفاعل والاستجابة بين المسؤولين المحليين والمواطنين.

كما يعد استحداث البوابات والتطبيقات الإلكترونية ومنصات الشكاوى فرصة هامة لتعزيز قيم الفعالية في الأداء وتشديد رقابة المواطنين على أداء المسؤولين وتقييم سلوك المنتخبين المحليين والمساعدة في اطلاعهم بشكل مباشر من طرف المواطنين حول قضاياهم وكل ما تعلق بجوانب السياسة العمومية المحلية.

ثانياً: الديمقراطية التشاركية كمدخل لتعزيز المشاركة السياسية.

1-1-الآليات التشريعية لتجسيد الديمقراطية التشاركية:

يمثل التشريع القانوني للديمقراطية التشاركية أولى الضمانات الأساسية لتوطين قيم الممارسة التشاركية، وعلى الرغم من الإشارات الدستورية السابقة لهذه الآلية إلا أن نضوجها بشكل فعلي قد برز بوضوح في دستور 2020، وقد أكد المشرع الجزائري على قيمة الشعب في منظور الدولة الجزائرية انطلاقاً من المادة 13 بالقول: "تستمد الدولة مشروعيتها وسبب وجودها من إرادة الشعب شعارها "بالشعب وللشعب". وهي في خدمته وحده.

أما الإشارة الحقيقية للمصطلح فقد وردت في نص المادة 16: تشجع الدولة الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية. لاسيما من خلال المجتمع المدني"، حيث تعد المادة الصريحة من حيث توظيف معنى الديمقراطية التشاركية، لكنها تعتبر كذلك المادة الحصرية نظراً لتقييدها مجال تجسيدها على المستوى المحلي دون غيره، وما يهمنا حسب موضوعنا فإن هذا الحصر يدل على إرادة الدولة في توطين قيم هذه الممارسة على المستوى المحلي من منظور الجماعات المحلية، باعتبارها القاعدة الأساسية لأي عملية تنموية، وهي الوعاء الحقيقي والأقرب لانشغالات المواطنين، هذا التأكيد جاء في نص المادة 19: "يمثل المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية". والتي تعزز من هذا الحصر وتؤكد على أهمية الهيئات المركزية في كحاضنة لسلوك الممارسة التشاركية في مختلف الفضاءات العمومية (مرسوم رئاسي، 2020، التعديل الدستوري).

إضافة لذلك فقد تعزز منظور الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي من خلال النصوص القانونية الممتلئة في قانوني البلدية والولاية باعتبارها دستوري الجماعات المحلية. حيث نص قانون البلدية 10-11 في مادته الثانية على أن: "البلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل اطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية"، حيث أن هذه المادة تعد تفصيلا وانعكاسا للمادة الدستورية المشار إليها سابقا والتي ساهمت في رسم الاطار الإقليمي للديمقراطية التشاركية محليا.

وفي نص هذا القانون أفرد المشرع الباب الثالث بداية من المادة 11 إلى المادة 14 بعنوان " مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية" (مرسوم رئاسي، 2011، البلدية). والذي حاول من خلاله تفسير آليات المشاركة الديمقراطية للمواطنين والتي سيتم توضيحها لاحقا (جدول رقم 02)

وعلى الرغم من خلو قانون الولاية رقم 07-12 من أي إشارة صريحة لتعبير الديمقراطية التشاركية المحلية أو مواد تبرز المكان المتاحة لتجسيد مشاركة المواطنين وحدود هذا الفعل فيما لا أن بعض المواد المدرجة في هذا القانون قد تضمنت في جوهر مدلولاتها بعض الآليات التشاركية التي تساهم في تعزيز مشاركة المواطنين والخبراء والمختصين في الاطلاع والتفاعل وإبداء الرأي حول القضايا ذات الصلة باهتماماتهم ففي نص المواد 18، 31 أكد المشرع على ضرورة إعلام الجمهور من خلال نشر الإعلانات في الأماكن المخصصة لذلك ومقرات الولاية والبلديات وبكل وسيلة إعلام أخرى، كما تدعم المادة 26 هذا السياق من خلال التنصيص على علنية الجلسات أمام الجمهور. ذلك بموجب المواد أما بشأن المادة 32 فنجد أن المشرع قد أجاز لأي شخص ذو مصلحة الاطلاع على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي والحصول على نسخة كاملة أو جزئية منها على نفقته، أما المادة رقم 36 فإنها نصت على أنه يمكن للجان المجلس الشعبي الولائي دعوة كل شخص من شأنه تقديم معلومات مفيدة لأشغال اللجنة بحكم مؤهلاته أو خبرته مما يفسح المجال لإشراك المواطن، وهو نفس الأسلوب المنصوص عليه في قانون البلدية (مرسوم رئاسي، 2012، الولاية).

2- الأساليب الواقعية لتجسيد الديمقراطية التشاركية في الجزائر:

تبنى الجزائر عددا من الإجراءات على مستوى الممارسة تماشيا من الإقرار القانوني لبعض الآليات المكرسة لتجسيد الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، واستنادا الى ما سبق يوضح الجدول الآتي أهم الآليات ومدى إتاحتها على أرض الواقع:

الآلية	متاح / مجسد	غير متاح	متاح/غير مجسد
العرائض	+		
هيئات استشارية محلية	+		
الاستفتاء الاستشاري المحلي		+	
الاستفتاء التقريري المحلي		+	
الميزانية التشاركية		+	
تقييم الأداء عبر وسائل الإعلام المحلية	+		
هيئة وسيط الجمهورية	+		
سجل الشكاوى	+		

من إعداد الباحث بناء على المعطيات النظرية السابقة.

يتضح من خلال الجدول أهم الآليات التي وضعتها الجزائر، انطلاقاً من اللوائح والإجراءات الاتفاقية والتوصيات العالمية في هذا الشأن، أين تقر الجزائر بحق المواطن وهيئات المجتمع المدني كشريك أساسي في صنع القرار، ويمكن تلخيص هذه الوقائع التشاركية انطلاقاً من النصوص القانونية وامثالاً للواقع المحلي في أربع نقاط هي:

- الطابع الاستشاري الإلزامي في الأخذ بخبرات الفواعل المحلية من مؤسسات المجتمع المدني
- الاستعانة بصفة استشارية بخبرة محلية شخصية أو جمعية معتمدة للرفع من كفاءة عمل المجلس البلدي.
- معالجة الاختلالات المتعلقة بعدم الاستجابة للمواطنين من خلال الإنصات لهم وتهيئة الفضاءات لهم.
- التدابير الإعلامية الخاصة باطلاع المواطنين على أداء الجماعات المحلية.

ثالثاً: الميزانية التشاركية كمخرج للشراكة التنموية

على الرغم من المدلول السياسي للديمقراطية التشاركية كأحد أوجه المشاركة السياسية الدائمة، والتي تستهدف استدامة إشراك المواطنين في إدارة شؤون الحكم وصنع القرار، إلا أن توسيع مجالات التمييز التشاركي قد توسع ليشمل مجالات أخرى، بهدف الوصول إلى حلول ابتكارية أخرى من شأنها أن تزيد في صلابة هذا المفهوم، وإذا كان المقصد الأساسي من الجماعات المحلية هو إدارة وتصريف السياسات العمومية المحلية، فإن العنصر التنموي القائم على وضع برامج وخطط تنموية يعد جوهر الأداء المحلي للسلطات، وغاية ذلك إشباع الحاجات المحلية لمواطنين، إلا أن ذلك لا يتم إلا من خلال توفر الموارد المادية والمالية لهذا الغرض، ذلك أن السؤال الجوهرى المطروح في هذا السياق مفاده أنه:

-كيف تضمن الميزانية التشاركية تحقيق التوافق بين قرارات المسؤولين وتطلعات المواطنين ضمن محدودية الموارد المالية للجماعات الإقليمية؟.

بالعودة إلى عنصر الميزانية التشاركية فإن استحداث هذا المصطلح يعود إلى تجربة أحزاب اليسار البرازيلية في مدينة بورتو اليفري البرازيلية بعد فوزها بأغلبية المجلس المحلي مما سمح لها بتطبيق هذه الآلية في مدينة صغيرة بالمقاطعة تسمى غارفاتات GR VATAT والتي كان يقطن بها حوالي 230 ألف ساكن (حناش وكيش، ص175).

1-تعريفها:

تعتبر الميزانية التشاركية نهج ديمقراطي يهدف لربط المواطنين مباشرة بمسار اتخاذ القرارات المرتبطة بأولويات تخصيص كل أو جزء من الميزانية المحلية بغية تعزيز الشفافية وتشجيع المشاركة في صناعة الشؤون المحلية وتحقيق التنمية المحلية المرجوة من قبلهم.

عرفتها منظمة " مشروع الموازنة التشاركية"، غير الحكومية أمريكية، الميزانية بأنها: "طريقة بديلة لإدارة المال العام ومشاركة المواطنين في هياكل الحكم، وبشكل أدق، فهي مسار ديمقراطي يؤكد من خلاله أفراد المجتمع المحلي بصورة مباشرة كيفية انفاق جزء من الميزانية العامة" (كحال، 2021، ص 319).

كما عرفتها منظمة الأمم المتحدة بأنها "عملية مبتكرة في صنع القرار حيث يشارك المواطنون مباشرة في سياسة القرار واتخاذها، وتعد اللقاءات على مدار السنة لمنح المواطنين الفرصة لتخصيص الموارد وتحديد أولويات السياسة الاجتماعية ورصد الإنفاق العام" (بوجلاب وفوضيل، ص 331).

ويعرفها البنك الدولي أنها أداة لتثقيف المواطنين وإشراكهم وتمكينهم، وتعزيز الطلب على الحكم الرشيد، يمكن أن تساعد الميزانية التشاركية من خلال الشفافية والمساءلة التي خلقتها في الحد من عدم كفاءة الحكومة وكبح المحاباة ورعاية العملاء والفساد.

2-محددات تطبيق الميزانية التشاركية في الجزائر: ويمكن الإشارة إلى بعضها في مستويات ثلاث:

1-1-المحددات السياسية: تقترن الإرادة السياسية بالتزام الدولة في تكريس المقاربات التشاركية على المستوى المحلي بشكل كبير، حيث أن تبني الجزائر للنظام الديمقراطي كأسلوب للحكم، يعزز من فرص السير بمبادئ هذا الفكر ليتماشى مع المستجدات العالمية في مجال جعل المواطنة سلوكا مشاعا في قيم الممارسة السلطوية، ولعل التلازم الواضح بين الإجراءات الدستورية والقانونية ورغبة الدولة في توسيع مجالات مشاركة المواطنين ومختلف الفعاليات المدنية يوحى بإمكانية نقل مسار الديمقراطية التشاركية من فرص المشاركة السياسية إلى الفعالية التنموية. ويتضح من خلال التعليمات الحكومية الصادرة للولاة والمنتخبين المحليين وإجبارهم على فتح ورشات تفاعلية مع فعاليات المجتمع المدني للمساهمة في صياغة البرامج والأولويات التنموية.

2-2-المحددات الاقتصادية: يعد الجانب الموردي أهم متغير ربط بين فواعل النشاط التشاركي الميزانياتي، حيث إن توفر الموارد المالية على مستوى الجماعات المحلية يعتبر محددًا أساسيا في قدرتها على تجسيد هذا المبدأ من عدمه، وعلى الرغم من شح وعجز الميزانيات المحلية للبلديات إلا أن مساهمات الدولة ودعمها لهذه الأخيرة يغطي جزء هام من حاجتها، لكن الإدارة المشتركة للموارد من خلال هذا المفهوم تتطلب إيفاء المواطنين بالتزاماتهم المالية تجاه الدولة، وهو ما يتضح في جزء منه من خلال الآليات الجديدة لتثمين الموارد المحلية والتي تعززت بصدور المرسوم التنفيذي رقم 199/18 المتعلق بتفويض المرفق العام، حيث أن قدرة هذه الجماعات على تحصيل موارد مالية محلية يعطيها استقلالية برامجية أكبر في تجسيد الأولويات التنموية، ومن تمة إتاحة فرص توسيع مجال مشاركة المواطنين. كما أن الرغبة الحكومية في تبني مقاربات تنموية حديثة لغرض تحقيق أسس الرشادة محليا خاصة في مجالات الشفافية والاستجابة والفعالية والمشاركة ومكافحة الفساد، قد يتعزز من فرص اطلاق هذا المسار، ولعل التقسيم

الإداري الجديد لسنة 2021 يوحى بهذه الرغبة لبعث نمط يستجيب لخصوصيات كل منطقة تمهيدا لفرص تعزيز استقلالية الجماعات المحلية.

2-3-المحددات الاجتماعية: يساهم تطبيق الميزانية التشاركية من تكريس الشفافية في مختلف تعاملات السلطة العمومية بما يخلق ثقة في طرق التصرف في الأموال العمومية وهو ما يحفز المواطنين على أداء واجباتهم الضريبية وبذلك زيادة الإيرادات التي ستخصص حتما لتحسين ظروف عيش المواطنين (يوسف وعامر، 2021، ص 350)، كما أن إشراك المواطنين في مسارات تخصيص وتجسيد الميزانيات في بعض المشاريع والبرامج من شأنه أن يكثف من عامل الثقة والرضا الاجتماعي على أداء المسؤولين المحليين وتحقيق قيم التضامن ومبدأ التضامن والمشاركة، لذلك فإن سعي الدولة الجزائرية اليوم إلى الرفع من مستوى البنى الاجتماعية من خلال دسترة المجتمع المدني وتأسيس عدد من الهيئات الاستشارية كالمركز الوطني للمجتمع المدني والمجلس الأعلى للشباب يهدف إلى إنضاج العمل المجتمعي بهذه إحلال هذه الجماعات في أدوار تنموية واجتماعية أكبر في المستقبل.

3-آفاق وفرص مستقبلية لتطبيق الميزانية التشاركية:

الشروع في إعداد قانون جديد للجماعات المحلية يهدف إلى إصلاح النظام اللامركزي ويعزز من آليات الإدارة المحلية في الأداء التنموي، وإعطاء صلاحيات أكبر لرؤساء البلديات خصوصا في الجانب المالي حسب ما أكد عليه رئيس الجمهورية.

الاتجاه نحو إقرار قانون للديمقراطية التشاركية من شأنه أن يساهم تجسيد أحد القيم الدستورية الأساسية، وقد طرحت فكرة هذا المشروع سنة 2017.

جهود إصلاح الجباية المحلية من خلال إصدار قانون جديد ينعكس على الاستقلالية المالية للجماعات المحلية. ويعزز من دور الجماعات المحلية في صرف المال العام وتجسيد البرامج والمشاريع المحلية.

خاتمة:

ختاما لما سبق يمكن القول بأنه على الرغم من الجهود الجزائرية في توطين قيم الديمقراطية التشاركية محليا من خلال المضامين الدستورية والقانونية الرامية إلى تعزيز فرص إدماج المواطنين وفواعل المجتمع المدني في صياغة السياسات العمومية المحلية وإبداء الرأي والتفاعل حولها، تماشيا مع التحولات العالمية الرامية إلى تحسين آلية الديمقراطية التمثيلية، إلا أن حقيقة الوضع تكشف عن جملة من الأعطاب في تطبيقاتها لأسباب وظيفية سلطوية وتنموية واجتماعية.

إن تحقيق المقاصد الأساسية للفعل التشاركي المحلي يتطلب تحيين مختلف الإجراءات التفاعلية التي تأخذ طابعا صوريا في أحيان كثيرة نتيجة الإدراك السيء للمنتخبين المحليين بأنهم قادرين حصرا على تحقيق الإرادة التنموية محليا كممثلين للمجتمع دون غيرهم، وأن الفواعل الأخرى هي بمثابة هيئات موازية لهم.

لذلك فإن التمكين التشاركي ليس فعلا تشاوريا فحسب وإنما بعد أحد أبرز عناصر ترشيد الأداء المحلي وتعزيز أواصر الثقة والتواصل مما يجعل المواطن شريكا تنمويا حقيقيا ليس بإبداء الرأي ونقل خبراته للسلطات، وإنما يمتد ذلك إلى إشراكه في مجال إدارة المال العام من خلال المشاركة في تخصيص بعض الميزانيات الموضوعاتية، ومتابعة آليات تنفيذها، بشك يساهم حتما في تحقيق أطر الشفافية والانسائية اللازمتين لنجاح أي حكم..

قائمة المراجع:

-باللغة العربية:

- 1-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2020، القانون رقم442-20بتاريخ 15 جمادى الأولى عام 1442 الموافق لـ 30 ديسمبر سنة 2020 المتعلق بالتعديل الدستوري.
- 2-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2011، القانون رقم 10-11، المؤرخ في 22 جوان 2011، الصادر في 03 يوليو 2011، العدد: 37، يتعلق بالبلدية.
- 3-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2012، قانون رقم 07-12، المؤرخ في 21 فبراير 2012، الصادر في 29 فبراير 2012، العدد: 12، يتعلق بالولاية.
- 4-العجاتي محمد وآخرون، 2011، من الديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية؛ ترجمة: نوران احمد، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 5-بن حدة باديس، 2017، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد286.جامعة باتنة.
- 6-بوجلاب صالح وفارس فوضيل، 2021، الميزانية التشاركية آلية لتحسين أداء المالية المحلية في الجزائر -بين حتمية التفعيل وآليات التجسيد- العدد الثالث، المجلد الثامن، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية.
- 7-بوجلال عمر، 2016، إدماج المقاربة التشاركية لترقية الحكامة السياسية في الجزائر: قراءة في الجهود الإصلاحية 2011-2016، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني، جامعة تسمسيلت،
- 8-حناشويمينة وعبد الكريم كيدش، 2019، دور المجتمع المدني في تفعيل الديمقراطية التشاركية "الميزانية التشاركية كآلية"، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، المجلد الحادي عشر.
- 9-حاتم دق، في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس، مؤسسة الياسمين للبحث والتواصل، متوفر على موقع: http://www.jasminefoundation.org/ar/?page_id=342
- 10-يوسف بوعلام الله وعمار محند عامر، 2021، آلية الميزانية التشاركية ومساهمتها في الحفاظ على البيئة من خلال تكريس الديمقراطية التشاركية مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، العدد الأول، المجلد الحادي عشر.
- 11-كحال سعيدة، 2021، الميزانية التشاركية كأحد أبرز المنهجيات لتحقيق تنمية حضرية مستدامة، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، العدد الأول، المجلد السادس.
- 12-نصر الدين باقي، 2017، دور الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الناقد للدراسات السياسية، مخبر أثار الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، العدد الأول، أكتوبر 2017، جامعة بسكرة.

13-فورار أحمد أمين، 2018، الديمقراطية التشاركية وأدواتها الرقمية منطلقات نظرية وتطبيقات عملية، مجلة البحوث والدراسات، العدد الأول، المجلد الخامس عشر.

14-غيتاوي عبد القادر وجلول بخدا، 2018، الديمقراطية التشاركية بين النظرية والتطبيق في الجزائر، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد التاسع، المجلد الأول.

- باللغة الأجنبية:

1-Hilmer, Jeffrey, 2010. "The State of Participatory Democratic Theory", New Political Science, Vol. 32, No. 1

2-BOURE, Robert.« Démocratie participative en Europe» [Revue Sciences de la Société, N 69, Pu Mirail Toulo, nov 2006, p 89.